ارادة المباحات والنوافل وكثير من الفرائض بالحكم فان قيل كيف
يصح ان يفترض الله على عبده شيأ ويتوعده على تركه ثم لا يكون
له صلاح في فعله فاعلم ان شيخنا رحمه الله قال ان الله تعالى
لما امر العبد بشيء والاولى فيه صلاح اذا تجرد عن العوارض ولا
يضيق عليه فعلا فرضا بحيث لا يعدل عن ذلك الاولى فيه
صلاح ولكن ربما يسبب الله تعالى له عذرا لاجله يكون العدول
عن احد المامورين فيه اولى من الاشتغال بالاخر كما ذكرنا ان
فيكون العبد في ذلك معذورا لما جوز الله ترك هذا الفرض
لم يفعل الفرض الذي هو اولى ولقد سمعت الامام رحمه الله
في هذه المسالة يقول ما افترض الله على عباده من الصلاة والحج
والصوم ونحوها ففيها صلاح لا محالة للعبد وصحة اراداتها
بالحكم فاتفق راينا على ذلك فبقي المباحات والنوافل اذ
في هذا الحكم فاعلم ذلك فانه من غوامض الباب وبالله التوفيق
فان قيل هل يامن المفوض اليه الهلاك والفساد والدمار والخيبة
فاعلم ان في الاغلب لا يفعل بالمفوض اليه الصلاح وقد يفعل به
في النادر غير الصلاح ولذلك ربما يخاف له فيقع عن منزلة التفويض
وبه قال الشيخ ابو عمر رحمه الله وقيل لا يفعل بالمفوض اليه ما فيه
صلاحه فيما فوض اليه سبحانه وتعالى والحذلان والقصور عن
منزلة التفويض اذ لا شك في فساد ذلك والتفويض انما
يقع فيما يكون في صلاحه وهذا اول القولين عندي وبه
رحمه الله اذ لو لا ذلك لما قويت الباعثة على التفويض فان قيل
فلم يجب ان يفعل بالمفوض ما هو الافضل فاعلم ان الايجاب
مستحيل في حق الله تعالى ولا يجب لعباده عليه شيء وقد يفعل

بالعبد ما هو الاصلح دون الافضل حكمة من فعله الا ترى انه قد ر
للنبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ان ناموا طول الليل الى طلوع
الشمس في بعض الاسفار حتى فاتتهم صلاة الليل وصلاة الفجر والصلا
افضل من النوم وربما يقدر للعبد الغنى والنعمة في الدنيا وان
كان الفقر افضل ويقدر له الاشتغال بالزواج والاولاد وان
كان التجرد لعبادة الله تعالى افضل فانه بعباده خبير بصير
وهذا كما ان الطبيب الحاذق الناصح يختار للمريض تارة الشعير
وان كان قطا السكر افضل والفرق لما علم ان صلاح علته في تناول
الشعير والمقصود للعبد النجاة من الهلاك لا الفضل والشرف
مع الفساد والهلاك فان قيل هل يكون المفوض مختارا ولا
يقدح في تفويضه وذلك ان المعنى فيه اذا كان له صلاح في
المفضول والافضل فهو مريد من الله تعالى ان يسبب له
الافضل كما ان المريض يقول للطبيب اجعل دوائي تارة السكر
دون تارة الشعير اذا كان له صلاح في كليهما ليحصل له الفضل
والصلاح جميعا فكذلك العبد اذا سأل الله تعالى ان يجعل
فيما هو الافضل ويسبب له ذلك ليحكم له الفضل والصلاح
جميعا ولكن بشرط انه ان اختار الله تعالى الصلاح في غير
الافضل ان يكون راضيا بذلك فان قيل فاذا كان للعبد
ان يختار الافضل وليس له ان يختار الاصلح فاعلم ان الفرق
بينهما ان العبد يعرف الافضل من المفضول ولا يعرف ان
الصلاح من الفساد ليريده بالحكم بمعنى اختيارة الافضل ان
يريد من الله تعالى ان يجعل صلاحه فيما هو الافضل ويختار له
ذلك ويقدر لا ان للعبد تحكما في شيء من ذلك فاعلم فهذه جملة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)